الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الإدارة العامة للمراقبة الجبائية
إ.ت.إ

9 - جانفي 2003

00283

مذكرة
إلى
السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع : حول مراجعة الوضعية الجبائية لمطالبين بالأداء.

و بعد، في إطار تعصير آليات المراقبة الجبائية قامت مصالح الإدارة العامة للمراقبة الجبائية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية بإعداد منظومة إعلامية "صادق" عهدت لها مهمة مقاربة المعلومات المصرح بها من قبل المطالبين بالأداء مع المعلومات المتحصل عليها عن طريق الإستقصاءات.

و في مرحلة أولى تم استخراج قائمات اسمية في أشخاص طبيعيين يتعاطون أنشطة غير تجارية بينت عملية مقاربة تصاريحهم السنوية بعنوان سنة 2001 مع المعلومات المستقصاة عبر تطبيقة تصريح المؤجر على مستوى منظومة "صادق" وجود فارق سلبي يفوق 10.000 دينار بالنسبة لكل شخص.

كما تم تدعيم هذه القائمات، حسب الحالة، بكشف في :

- المبالغ المدفوعة لفائدة هؤلاء الأشخاص مع بيان مصدرها بالرجوع إلى تصاريح المؤجر المضمنة بالتطبيقة الإعلامية؛
- العربات المسجلة بأسمائهم؛
- العقود و الكتابات المبرمة من قبلهم و المضمنة بالتطبيقة الإعلامية الخاصة بمعاليم التسجيل؛
- الصفقات العمومية المبرمة من قبلهم مع الدولة بالرجوع إلى منظومة "أدب".

و بناء على هذه المعلومات، فإن السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون إلى التثبت في تصاريح الأشخاص المشار إليهم أعلاه و القيام بكل الإجراءات اللازمة لتعديل وضعياتهم الجبائية في إطار تسوية الإغفالات(الفقرة الثانية من الفصل 47 من مجلة الحقوق و الإجراءات الجبائية) أو مراجعة أولية و/ أو مراجعة معمقة.

و في صورة برمجة ملفات هؤلاء الأشخاص لمراجعة معمقة فإنه يتعين وجوبا طلب كشف في:

- الحسابات البنكية المفتوحة بأسمائهم؛
- و المبالغ المدفوعة لهم بعنوان رؤوس الأموال المنقولة؛
- و مراسلة المؤسسات التي تعاملوا معها سنة 2001 بالنسبة لبقية السنوات.

و نظرا لأهمية الموضوع فإن السادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون إلى إعطاء هذه العملية كل العناية اللازمة و موافاة الإدارة العامة للمراقبة الجبائية (إدارة التنسيق و المتابعة) بمآل هذه المعلومات بالنسبة لكل مطالب بالأداء في أجل أقصاه 20 يوما من تاريخ توصلكم بالقائمات المشار إليها أعلاه.

المدير العام للمراقبة الجبائية

الامضاء: الشاذلي عيسى